

كواليس

قالت مصادر أممية

إنّ بدء المحادثات

البيئية في الكويت ثبت

الهدنة وفقاً للضغط

الذي فرضه الحوثيون

بأشراط مجيء وفدهم

المفاوض بالتحقق

من تنفيذ السعودية

لتعهداتها بوقف الغارات

الجوية خلال الهدنة،

و ضمان الأمم المتحدة

لهذا الالتزام، وتوقعت

المصادر أن تبدأ المرحلة

الثانية من الهدنة سريعاً

بعد تثبيت أحكامها،

وهي إدخال المساعدات

الغذائية، وفتح المرافئ

أمام السفن التجارية،

وأن تبدأ لجان المراقبة

المحلية أعمالها...

التصعيد الأميركي... طلاق أم صراخ يعيد السعودية إلى بيت الطاعة؟

الهجمات والتورط بالدم الأميركي، ولكن عصا القانون الذي يمكن أن يصدر عن الكونغرس لا بد أن تطال واشنطن التي توغلت هي أيضاً بدماء العرب والإفغان والقبائليين وغيرهم، وما قد يترتب على الحكومة الأميركية من تعويضات ضخمة لذوي الضحايا...

السؤال هنا هل ستستخدم الولايات المتحدة سلاحاً يطلق النار باتجاهين متعاكسين... أم أنها قد أعدت العدة وليست درعا تقيها نار القانون إذا ما صدر؟

على كل حال، المملكة السعودية أمام تحول خطير

وتهديد حقيقي يطاول علاقتها بالحليف، وفي جانبه

الاقتصادي يطال مصالحها واستثماراتها في أميركا،

فالشروط التي وضعتها الأخيرة على الأصول السعودية

كانت قاسية جداً حيث أكد العديد من الخبراء الاقتصاديين

أن السعودية إذا ما فكرت ببيع أصولها ستخسر مبلغاً

قد يصل إلى 250 مليار دولار، أي ما نسبته 30% من

مجمّل الأصول.

واللافت أيضاً كان توقيت هذه النقاشات والمواضيع

الذي جاء ما قبل زيارة الرئيس الأميركي إلى الخليج

ولقائه مع العاهل السعودي. السؤال هنا أيضاً يستحق

التوقف... هل خرج مارد العداء بين البلدين من القمقم؟

بعد تحالف استمر أكثر من ثمانية عقود كان قد رسم

خطوطه مؤسس المملكة السعودية حينما التقى روزفلت

واتفق معه على تحالف استراتيجي وحماية العرش

الملك مقابل التتقيب والنقط والاستثمارات، أم أنه

مجرد صراخ يعيد السعودية إلى بيت الطاعة الأميركي؟

قد يصعب التكهّن بالخطوات اللاحقة للولايات المتحدة

الأميركية أو تقدير الثمن الذي تريده مقابل خفض سقف

التوتر، ولكن المؤكد أن منطلق الابتزاز والتحويل سيبقى

حاضراً في كل الأحوال.

ومسؤولين من الأسرة الحاكمة بتشكيل جمعيات تحت مسميات خيرية تعنى سراً بتمويل المجموعات التي تعتبر واشنطن بعضها إرهابية.

على الضفة الأخرى جاء الصوت المهذّب والويعد المبهذّب لكل التساؤلات في ما إذا كانت المملكة ستقف مكتوفة

الأيدي أمام التصعيد الأميركي متجسداً بما لوح به عادل

الجبير وزير الخارجية السعودي والسفير السعودي

سابقاً في واشنطن بإمكانية بيع كامل الأصول السعودية

لدى الولايات المتحدة التي مقدار قيمتها يقارب 750

مليار دولار إذا ما تابع الكونغرس العمل على إصدار

القانون السابق الذكر. وهذا الموقف التصيدي يُحضر

إلى الأذهان غضب تركي الفيصل حينما ردّ بمقالته

المشهوره ونشر الأمير خطاباً المفتوح للرئيس أوباما

في صحيفة «عرب نيوز» السعودية المحلية التي تصدر

باللغة الإنكليزية مخاطباً أوباما: «تتهمنا بإنكازة الفتنة

الطائفية في سورية والعراق واليمن، ثم تزيد الطين بلة

وتطلب منا أن نتعاضد مع إيران التي وصفها أنت بأنها

راعية للإرهاب»، بعد ما نشره الرئيس الأميركي باراك

أوباما في مجلة «اتلانتيك»، مهاجماً حلفاءه في السعودية

هجوماً كان الأول من نوعه في تاريخ البلدين، واتهمهم

بتأجيج الصراعات في الشرق الأوسط، والمغالاة

في التطرف الفكري الذي يدرّس في المدارس الدينية

والتعليمية لدى المملكة السعودية.

عدد من الصحف الأميركية تحدّثت عن 28 صفحة

في التقرير السري الناتج من التحقيقات الاستخباريّة

الأميركية حول هجمات 11 أيلول/ سبتمبر والذي تمّ

حجبه بشكل كامل عن الإعلام والرأي العام الأميركي.

جاءت في سياق هذا التقرير معلومات مؤكدة عن تورط

السلطات السعودية وأمراء الأسرة الحاكمة بتمويل

◆ مهندس فائز نصرة

مؤشرات حقيقية برزت قد تقلب ميزان العلاقة بين

المملكة السعودية والولايات المتحدة الأميركية من كفة

الحليف الاستراتيجي عبر عقود طويلة من الزمن إلى

كفة العداء الحقيقي المرتقب. هل هو صراخ يعيد المملكة

السعودية إلى بيت الطاعة الأميركي... أم أنه الطلاق

فعلًا؟

كان أحدث هذه المؤشرات تصريح مفاجئ لمستشار

الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي بن رودس

الذي أكد أنّ تنظيم القاعدة الإرهابي قد أسس بأموال

سعودية حصراً، وما جاء مؤشراً أيضاً كان محاولات

حقيقية في الكونغرس الأميركي لإصدار قانون

يجرّم السعودية ويعطي الحق لاهل الضحايا أن يطالوا

بتعويضات ضخمة عن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر تصل

إلى مليارات الدولارات، ومعظم استطلاعات الرأي أكدت

أن الكثير من أعضاء الكونغرس يؤيدون استصدار هذا

القانون؛ هذا القانون إذا ما تمّ إصداره، ستكون النفقة

180 درجة في طريق العلاقات بين البلدين، وستبدأ

خطوات الوعيد والانتقام بنفس عالي الحدة بعد أن ساد

الغزل السياسي طوال ثمانية عقود خلّت.

وفي سياق النفس الانتقامي جاء مؤشر في التقرير

السري الصادر عن الخارجية الأميركية حول حقوق

الإنسان، حيث الاتهامات للحكومة السعودية جاءت

بالجملة في سياق حقوق الإنسان المهذّرة، والواقع

المظلم للمرأة السعودية، والقضاء غير المستقل المرتبط

بالأسرة الحاكمة، وأخيراً وليس آخراً انخراط أمراء

المؤسسة الجمهورية تتقرب من ترامب بعد فوزه المدوي في نيويورك



قال المرشح الجمهوري المحتمل لانتخابات الرئاسة الأميركية، دونالد ترامب، أمام أنصاره إنه كان قادراً على شراء الانتخابات لو أراد ذلك. وذكرت قناة «اي بي سي» أن ترامب أوضح لمؤيديه أنه إذا كان من الممكن تنظيم عشاء، والحزب في فندق، وشراء تذاكر طائرات لأعضاء اللجنة المشرفة على الانتخابات التمهيدية، وإرسالهم إلى مناطق سياحية، فإن ذلك يعتبر شراء لانتخابات.

وقال ترامب لو كانت «اللعبة الانتخابية» الأميركية، تتوقف عند هذا الحد، لكانت حتماً من الفائزين، مضيفاً أنه قادر على شراء أصوات أكثر مما يظن منافسوه، مضيفاً أمام مؤيديه: «نقوا أن الطريقة التي تنظم بها الانتخابات الأميركية سيئة وغير عادلة، ومن الأفضل الفوز بأصوات الناخبين».

في غضون ذلك، اجتمع المسؤولون الجمهوريون بعد فوز ترامب الكاسح في ولاية نيويورك وقالوا إنه بدأ يحظى بقبول متزايد بين صفوفهم، لكنهم يريدونه أن يبذل مزيداً من الجهد لإصلاح ذات البين مع المؤسسة الجمهورية.

وقال ستيف دوبري عضو اللجنة الوطنية الجمهورية عن نيوهامشير: «كان هناك عدد ليس باليهين من أعضاء اللجنة الوطنية الذين شككوا في فرص نجاحه حين التقفنا في كانون الثاني، والآن يرون أنه يجزئ تقدماً ملموساً وقد يحصل فعلاً على أصوات 1237 مندوباً قبل وصولنا إلى المؤتمر العام»، مشيراً أن «نتائج نيويورك

تدريبات قوات فرنسية مشتركة للتصدي لهجوم إرهابي في باريس

خارطة طريق أوروبية لمكافحة الإرهاب

ان تنشط تبادل المعلومات حول تنقلات الإرهابيين الأجنبي بما في ذلك عبر حدود دول الاتحاد. وسيتم تبادل المعلومات في إطار نظام «شغنن» المعلوماتي ومركز مكافحة الإرهاب الأوروبي التابع لليوروبول.

وسيصبح المركز بمثابة النقطة الأساسية التي تحصل منها الهيئات الأمنية الأوروبية، على المعلومات الاستخباريّة. وسيقوم المركز بتحليل التهديدات وتقديم المساعدة في وضع خطط لمكافحة الإرهاب. وسيضم بنك المعلومات أيضاً المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين لا يحملون جنسيات دول الاتحاد الأوروبي.

ويجب على دول الاتحاد أن تولي الاهتمام الخاص في مجال منع انتشار التطرف بين مواطني دول الاتحاد ومنع تجنيدهم من قبل التنظيمات الإرهابية وضمان أمن المواطنين ومنشآت البنية التحتية الحيوية والأساسية. وتؤيد المفوضية الأوروبية تشديد المسؤولية على تقديم مختلف المساعدات للإرهابيين بما في ذلك المالية منها.

ومن المتوقع أن يقر مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان السخة الجديدة للتعليمات الخاصة بمراقبة إرهابيين وحيازة السلاح، التي يجب أن تمنح حصول الإرهابيين على المتفجرات والأسلحة النارية.

وتعزّم المفوضية الأوروبية كذلك التعاون مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي وقت سابق أعلن رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر أن الاتحاد الأوروبي يحتاج لاتحاد في مجال الأمن، بالإضافة إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي، واتحاد الطاقة، واتحاد سوق رؤوس المال.



وفي سياق متصل، وضعت المفوضية الأوروبية، خارطة طريق لإقامة اتحاد للأمن في أوروبا، وتحدد الوثيقة أولويات مكافحة الإرهاب والأمن الأوروبي التي توجب تبني التدابير التي أوصت بها المفوضية الأوروبية.

وقامت بتنسيق قائمة الإجراءات اللازمة لتشكيل اتحاد في مجال الأمن في أوروبا.

وفقاً للوثيقة، يجب على دول الاتحاد الأوروبي

أجرى 150 عنصرًا من قوات النخبة في قوات الشرطة والدرك الفرنسيين، تدريباً على عملية تدخل سريع ضد اقتحام مسلحين لمحلّة مترو مونبارناس، إحدى أكبر محطات القطارات في باريس، واحتجاز رهائن في أحد القطارات المتوقفة في المحطة.

وتضمن التدريب تجرّبة لمدى فاعلية مركز العمليات المشتركة، الذي أعلن وزير الداخلية برنار كازنوف عن إنشائه قبل يومين، واعتبر أبرز بند في الخطة الأمنية الجديدة، لمواجهة سريعة لأي هجوم إرهابي محتمل. وتمكّنت القوات المعنية من دخول المحطة في غضون دقائق من البلاغ الذي وصلها، وانتشرت في مستويات مختلفة من محطة مونبارناس، وتم إنقاذ كل من كان في المحطة، ثم جرى الهجوم المنسق على أماكن تواجد الإرهابيين المفترضين، وتحييدهم وتفكيك أحزمتهم الناسفة من قبل خبراء، وتأمين خروج آمن للرهائن.

وكانت انتقادات عنيفة وجهت لكازنوف، على خلفية ما جرى في مسرح باتاكوان، خلال هجمات باريس الدامية، العام الماضي، حين تدخلت قوات من الشرطة لإنقاذ رهائن، والتصدي لإرهابيين مدججين بالسلاح ومدربين، ويأتي إصرار الداخلية الفرنسية على مسألة التنسيق الأمني، ردا على انتقادات وجهت لمرآة القرار الأمني في فرنسا، حيث تركت قوات الشرطة، أكثر من مرة، في مواجهة مباشرة مع هجمات إرهابية، علما أنها لا تملك لا التسليح ولا التأهيل الكافي لمواجهة لمواجهات تلك.

وتقتصر مهمة التفريق الفرنسية، أساسا، في حال الهجوم الإرهابي، على تطويق مكان الهجوم وتسهيل مرور القوات المعنية بالمواجهة والتي عادة ما تكون مؤلفة من عسكريين مسلحين تسليحا كافيا ومؤهلين للتعامل مع

أوباما في لندن لإقناع الناخبين البريطانيين

بالبقاء في الاتحاد الأوروبي

وصل الرئيس الأميركي باراك أوباما، أمس، إلى بريطانيا من أجل إقناع الناخبين بالتصويت على البقاء داخل الاتحاد الأوروبي، في خطوة لدعم رئيس الوزراء البريطاني.

وتأتي زيارة أوباما قبيل شهرين من موعد إجراء استفتاء شعبي داخل المملكة المتحدة حول بقاء بريطانيا داخل

الاتحاد الأوروبي أو الخروج منه، في خطوة لمساندة رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، الذي يقود حملة البقاء داخل الاتحاد الأوروبي وسط انتقادات ومعارضة شديدة

تشك في فائدة «الوحدة الأوروبية».

ويهدد الصدد، من المرجح أن يطالب أوباما البريطانيين بالتخلي عن فكرة «البريكسيت» وهو شعار الحملات المؤيدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ودعوتهم إلى التمسك

بالبقاء داخل الكتلة الأوروبية حفاظا على ثروة بريطانيا، وعلاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة من جهة، وتماكس

الغرب من جهة أخرى.

من جانبه، نقل بن رودس، نائب مستشار أوباما للأمن القومي، عن الرئيس الأميركي قوله: «ندعم وجود بريطانيا

قوية في الاتحاد الأوروبي».

وتتزامن هذه الزيارة مع تحذيرات أطلقها ثمانية وزراء خزائنة أميركيين سابقين في رسالة مفتوحة من أن خروج

البريطان من الاتحاد الأوروبي سيكُون «رهانا محفوفا بالمخاطر»، معتبرين أن «بريطانيا قوية ضمن الاتحاد الأوروبي، وهو السبيل الأفضل لضمان مستقبل بريطانيا عبر إنشاء أوروبا أكثر ازدهارا، وعبر حماية اقتصاد عالمي قوي وفي وضع جيد».

وهذه المخاوف الجديدة من مخاطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أكدها أيضا مارك كارني، محافظ بنك بريطانيا، بقوله إن حالة الغموض التي تحيط بنتيجة

الاستفتاء على عضوية بريطانيا بالاتحاد الأوروبي يبدو أنها تؤثر بالفعل على الاقتصاد الوطني.

وتابع بالقول إن المخاطر المرتبطة بالاستفتاء تشمل ضغوطا على العجز الكبير في الحساب الجاري لبريطانيا

وأسواق العقارية والسبوية في الأسواق المالية، ولها تأثير سلبي محتمل على باقي دول الاتحاد الأوروبي، علما أنّ

في لندن التي تعتبر العاصمة المالية الأولى عالميا، تشكل عمليات التداول بالعملة الأجنبية حوال 41% من إجمالي

عمليات التداول في العالم.

ويوجد في لندن ما يقارب 150 فرعاً لمصارف أجنبية تابعة لـ 56 دولة مختلفة، وتغطي 30% من الأصول

المصرفية للبلاد.



شبه الجزيرة الكورية»، ونحن مع كوريا الجنوبية قررنا أنه يتعين علينا اتخاذ إجراءات دفاعية

ملائمة لحماية أنفسنا من هذا التهديد الصاروخ من كوريا الشمالية».

ويبدأ الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية محادثات بشأن إمكانية نشر نظام الدفاع الصاروخي

الأميركي للارتفاعات الشاهقة (ثاء) في كوريا الجنوبية بعد أن أجرت كوريا الشمالية رابع تجربة

إطلاق قنبلة نووية يوم السادس من كانون الثاني، وأطلقت صاروخا بعيد المدى يوم السابع من شباط، وكلاهما ينتهك قرارات الأمم المتحدة.